المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 24 فبراير 2025

واقعة "المؤتمر 13" للاتحاد المغربي للشغل: أية عبرة ؟

تقرأون في هذا الملف

• جريدة المناضل-ة وحراك 20 فبراير المغربي

• هل فعلا يجعل فتات الدعم الاجتماعي المباشر من الكادحين- ات كسلاء؟

• أضاليل شركة موبيليس ديف لطرد العمال المضربين بوجدة

• حول المؤتمر الوطني 13 لاتحاد المغربي للشغل

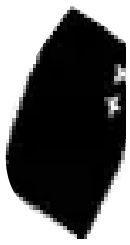

• أوضاع النساء العاملات في شركة النقل الحضري ألزا- أكادير (حوار)

• تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع سهام المقريني)

• محمد حسن الوزاني والمسألة النقابية

افتتاحية جريدة المناضل-ة

واقعة «المؤتمر الثالث عشر» للاتحاد المغربي للشغل : أية عبرة؟

بدرجة عالية لا سابق لها من العسف والاستهتار بأبسط أوليات الديمقراطية، في التحضير لمؤتمر وطني وانتخاب منتدبيه، جرت عملية سُميت زورا مؤتمرا وطنيا للاتحاد المغربي للشغل أيام 21 فبراير 2025 إلى 23 منه.

تكمن الدلالة الوحيدة لهذه العملية المرتجَلة في الحضيض الذي بلغه التدبير «التنظيمي» لهذه المنظمة العمالية. والحق أنه لم يكن يُقام، في أي لحظة من تاريـخ الاتحاد المغربي للشغل، أي وزن للديمقراطية. فأول القادة (المحجوب بن الصديق) إنما فرض نفسه فرضا (محل الطيب بن بوعزة المنتَخب)، بدعم من الحركة الوطنية البرجوازية، في منصب الأمين العام دوسا لإرادة المشاركين في مؤتمر التأسيس قبل 70 عاما، فانطبعت حياة هذه المنظمة بتسيير متحكَّم فيه فوقيا، يُضبط وفق مشيئة الفرد الذي يوزع الثروة والسلطة بما يضمن إعادة إنتاج نمط التدبير.

وعلى امتداد هذه العقود السبعة، لم تكن الديمقراطية حاضرة سوى كضحية مذبوحة، فجرى اضطهاد ذوي الرأي المغاير، بالطرد وحتى بالاعتداء على السلامة الجسدية، وجرى حل تنظيمات، والاستعاضة عن أجهزة منتخبة بأخرى حسب إرادة الأمين العام، يُرسِل عند الاقتضاء فِرقا معززة بقضبان حديد، في عملية»تطهير» دائمة. آلية التدبير معكوسة تماما، فعوض قيادة منتخبة من القاعدة، بات الماسكون بأعلى جهاز يصطفون من يجاريهم في تشكيل أجهزة النقابات محليا، وفي المستويات الوسطى، وصولا إلى القمة، قمة دوس الديمقراطية. حتى رؤوس هذه القمة تساقط منها الكثير بعد تورط بالغ في الفساد، بلا قرار ديمقراطي، وبلا حساب.

هذا الإرث التاريخي هو الذي جعل ما سُمي مؤتمر 13 ينعقد بتلك السهولة، وبلا أدنى اهتزاز ينم عن حرص على الديمقراطية، وهذا ما يسّر إقصاء من لا يرغب الأمين العام ومقربوه حضورهم. لا شرعية لذلك المؤتمر، ولا لسابقه، وهلم جرا قهقرةً.

تأسس الاتحاد المغربي للشغل بانقلاب «نقابيين وطنيين»، مرتبطين بالحركة الوطنية البرجوازية (حزب الاستقلال وأساسا ما سيصبح يساره)، على التيار الشيوعي في الحركة النقابية المغربية، بتنسيق مع اتحاد نقابي عالمي تسيره الامبريالية. وسرعان ما استقطبت الملكية بيروقراطيةَ هذا الاتحاد بعد أن عززتها ماديا. ومذاك، والاتحاد المغربي للشغل لم يستكمل بعدُ عقده الأول، بات سياسيا مواليا للملكية، جاهدا لحصر نضال شغيلة المغرب في مطالب معيشية ومهنية بالغة الضيق، أي وفق ما سماه لينين سياسية عمالية برجوازية.

وجلي أن السير على هذا النهج، المضَحي بمصالح الشغيلة الآنية والتاريخية، لا يتلاءم مع أي ديمقراطية، بل يقتضي أن يُفرض فرضا. هذا الفرضُ فرضاً هو قاعدة تسيير الاتحاد المغربي للشغل. ويتضمن قبول وجود يساري ضمن حدود وشروط. كأن لسان البيروقراطية يقول: هذه المواقع في التنظيم، وفي جهازه، أَهَبُها من أشاء متى أشاء و أنزعها متى أشاء. وهذا الأمر الذي دل عليه واقع أن صوتا وحيدا داخل «المؤتمر 13»، ضمن زهاء 1700 مؤتمر/ة، ارتفع دفاعا عن حق اليساريين المبعَدين من المؤتمر، رفاق النهج الديمقراطي العمالي، رغم نداءات عبر عنها ثلاثة منهم، يتقدمهم القيدوم عبد الحميد أمين.

لم يكن الوجود اليساري في الاتحاد.م.ش تعبيرا يتناسب مع شيوع تصور مغاير، كفاحي وديمقراطي، للنضال النقابي؛ بل وجودٌ قائم على مسايرة خط البروقراطية، والتزام بتغييب النقاش والنقد، بناء على وهم مراكمة القوى بهكذا مسايرة. والحال أن بناء ميزان قوى ضد البروقراطية إنما يكون بالدفاع عن خط نضال معارض، يشمل شعارات النضال وسبل تدبيره وتسيير أداته. وبفعل غياب هكذا دفاع، أفلحت البيروقراطية في تدبير الوجود اليساري بما يخدم خطها، خط الشراكة الاجتماعية مع أعداء الطبقة العاملة، متدخلة بين فينة وأخرى بسيف القمع لتحجيم اليسار المساير وفرض الانضباط عليه.

وطبيعي أن يتأثر خطٌّ لا يكافح البيروقراطية بتقاليدها، لا بل أن تستوعب البيروقراطية بعضا من أنصار هذا الخط، وهو ما سبق أن انتقدته وثائق المؤتمر الوطني للنهج الديمقراطي (2004) دون نجاح في تجاوزه، رغم كل أشواط الشد والجذب مع البيروقراطية و النتائج المخيبة للآمال الناجمة عنها.

إن ما يترتب من واجبات عن «واقعة المؤتمر 13» إنما هو أساسا تقييم إجمالي لتكتيكات هذا اليسار، وتفاهماته مع البيروقراطية، في ضوء الوضع المتزايد تردديا منذ العام 2012. يجب وضع حصيلة «التوجه الديمقراطي»، وتدبير إعادة دمجه، والحصيلة الراهنة، منها مجريات هذا المسمى مؤتمرا وطنيا.

سياسة غض الطرف، كأن شيئا لم يكن، وتأكيد التمسك بالاتحاد المغربي للشغل بنفس الرؤية، لن يزيد البيروقراطية غير عنجهية و إذلالا لمن تعتبرهم خصومها. ومما لا ريب فيه، قيد ذرة، أن هذه السياسة لا تسهم في تشكل حالة يسارية ثورية داخل هذا الاتحاد، أي بتعبير آخر لا تصب في بناء حزب الطبقة العاملة الذي يقتضيه نضال تحررها.

ما فتئت جريدة المناضل-ة تتناول بنقد ماركسي واقع الاتحاد المغربي للشغل، ودور بيروقراطيته، ولواقع الحركة النقابية برمتها، من أجل استجلاء طرق عمل تضع نصب عينها تبلور طليعة عمالية اشتراكية. وساجلت من هذا المنظور قوى

اليسار المتدخلة نقابيا، وبالمقام الأول الوجود اليساري في الاتحاد المغربي للشغل. ودون استصغار لتعقيدات الوضع النقابي وإكراهاته، نرى أن التجربة تؤكد من جديد، اليوم، عبر واقعة «المؤتمر 13» تلك المآزق التي نبهنا إليه على امتداد عقدين.

ليس الاتحاد المغربي للشغل صنما يُعبد، بل منظمة يلجأ إليها الشغيلة، كسائر المنظمات بلا استثناء، احتماء من جبروت رأس المال ودولته. وواجب الثوريين العمل مع الشغيلة أينما وجدوا، في جميع النقابات وخارجها، برؤية تروم تسييس النضال العمالي تسييسا ماركسيا، وتدبيره ديمقراطيا، لتلتقي أرقى طلائع النضال، أرفعها وعيا وأشدها كفاحية، من كل المنظمات، في حزب اشتراكي للشغيلة يقود نضال الطبقة العاملة، التي يتعين أن تقتاد معها عامة مقهوري/ات النظام الرأسمالي التابع في سيرورة نضال مستمرة تنجز المهام الديمقراطية بلا انقطاع مع المهام الاشتراكية.

جريدة المناضل–ة وحراك 20 فبراير المغربي

بقلم، سليم نعمان

أولت جريدة المناضل-ة أهمية خاصة لمجريات حراك العشرين فبراير المغربي المنطلق في سياق «الربيع العربي» عام 2011، وتناولته من منظور تحليلي نقدي يركز على الجذور الطبقية والسياق التاريخي للنضال، مع تسليط الضوء على إنجازات الحركة وعوامل إفشالها.

نظرت المناضل-ة للحَراك ك «حالة نضالية استثنائية» نقلت المطالب السياسية إلى الشارع بشكل جماهيري غير مسبوق منذ الاستقلال. إذ شكّلت أول حراك يعبئ مدنًا وقرى متعددة، بمشاركة شباب ونساء وعمال، وفرض نقاشًا سياسيًا حول ضرورة القطع مع الفساد والاستبداد.

غطى الحَراك أكثر من 50 مدينة، بما فيها الدار البيضاء التي لم تشهد حراكًا مماثلًا منذ عقود، وركزت على «إصلاح النظام السياسي عبر دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا»، إلى جانب مطالب اقتصادية كتشغيل العاطلين-ات ورفع الأجور.

مكاسب جزئية محدودة

حقق الحراك مكاسب جزئية رغم محدوديتها منها على سبيل المثال: إجبار الدولة على مناورة الدستور الجديد (2011)، الذي انتقدته الجريدة لأنه يركز السلطة في يد الملك، رغم تنصيصه على حقوق أساسية شكلية. رفضت الملكية، طيلة الفترة ما قبل الحَراك، مطالب الإصلاحات الدستورية التي تقدمت بها أحزاب ليبرالية، مؤكدة على أن الأولوية هي للإصلاحات الاقتصادية وبناء ما تسميه «النموذج التنموي الديمقراطي» القائم على «النمو الاقتصادي المتسارع» و «الحكامة الجيدة».

أجبر الحَراك النظامَ على إصدار دستور جديد، تضمّن -وإن بشكل صوري - نصوصًا حول فصل السلطات و«حقوق الإنسان» و«العدالة الاجتماعية» و«تعيين رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالانتخابات»، وتخليا عن الفصل 19 الذي كان يكرس قُدسية المَلك، لكن مع استمرار هيمنة المؤسسة الملكية على القرار السياسي.

كما سمح الحَراك بانتزاع تحسينات اقتصادية: مثل زيادة الأجور في القطاع العام (اضطرت الدولة لزيادة أجور موظفي القطاع العام بنسبة 15%–25%، خاصة في قطاعات التعليم والصحة) وتشغيل آلاف المعطلين-ات، وإقرار حصص تشغيل لأبناء مناطق الفوسفاط، وإعادة هيكلة ديون آلاف الفلاحين الصغار... وأيضا كسر جدار الخوف، إذ فتح الحَراك الباب لحراكات لاحقة (كالريف وجرادة)، وأثبتت قدرة الشارع على الضغط بالرغم من عوامل ضعفه، بخاصة تردي أحوال منظمات النضال العمالي والشعبي.

أجبر الحَراك النظام على تحسين صورته الخارجية عبر إطلاق إصلاحات تُظهر «انفتاحًا ديمقراطيًا»، خاصة مع تصاعد «الربيع العربي»، وساهمت في تعميم ثقافة الاحتجاج لدى جيل الشباب، وخلقت قاعدة نضالية استفادت منها الحَراكات اللاحقة في تنظيم التظاهرات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ظلت المكاسب شكلية وجزئية، حيث احتفظ النظام بسلطته المطلقة، وفشل الحَراك في تحقيق أهدافه الرئيسية (كإسقاط الفساد أو إقامة نظام ديمقراطي). كما أن التنازلات الاقتصادية (مثل زيادة الأجور) لم تُغيّر من سياسات النظام النيوليبرالية التي تعمّق الفوارق الطبقية.

عوامل ساهمت في ضعف الحراك

حللت الجريدة أسباب تراجع زخم الحَراك، مركزة على: البنية الطبقية للمجتمع؛ هيمنة البرجوازية الكبيرة والمَلَكية على الثروة عبر سياسات نيوليبرالية (الخصخصة، تقليص دور الدولة الاجتماعي)، ما عرقل تحقيق العدالة الاجتماعية، ورد فعل النظام الذي استخدم القمع الانتقائي، والتشويه الإعلامي، وتقديم تنازلات شكلية (كالدستور) لامتصاص الغضب، وغياب القيادة الطبقية؛ أي افتقار الحَراك إلى حزب أو نقابات مستقلة تمثل مصالح الطبقات الكادحة، مقابل تواطؤ الأحزاب التقليدية والبيروقراطيات النقابية مع النظام.

عدا ذلك، أكدت الجريدة على السياق التاريخي والإرث الاستعماري كعاملين ساهما في فشل الحَراك، فالاستعمار الفرنسي جهّز المَلَكية بأدوات الدولة الحديثة لتعزيز نفوذها، ما جعلها قادرة على قمع انتفاضات سابقة (كثورة الريف 1958-1959). إلى جانب تعزيزه التبعية الاقتصادية عبر سياسات البنك العالمي (كالتقويم الهيكلي) ما شدد هيمنة الرأسمال المحلي والعالمي، وحوّل الدولة إلى أداة لخدمة مصالحهما.

تيارات دينية معادية لطموحات الكادحين

تناولت جريدة «المناضل-ة» دور التيارات الدينية في حراك 20 فبراير المغربي بتحليل نقدي يركز على التناقضات الإيديولوجية وتأثيرها على مسار الحركة، مع تقديم مقترحات لمواجهة هذه التحديات.

كشفت الجريدة عن الطبيعة الطبقية المعادية لطموحات الكادحين لدى قوى الإسلام السياسي، وعرت انحيازها الطبقي لصالح النظام القائم. منها من قام بذلك مباشرة ومنها من فعل ذلك بصورة غير مباشرة. وفي الأصل لم تكن قوى الإسلام السياسي تمثل فعليًا مصالح الطبقات الكادحة (العمال، الفلاحين الفقراء، الشباب العاطلين عن العمل). إذ رغم مشاركة بعضها في الحراك، كانت أولوياتها تنحصر في الإصلاحات السياسية الشكلية، مثل تعديل الدستور، دون المساس بالبنية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيد إنتاج الفقر واللامساواة. أما قسم منها، مثل حزب العدالة والتنمية، فقد عادى الحراك صراحة وتعسكر إلى جانب النظام القائم.

بعد الإصلاحات الدستورية لعام 2011، قبلت هذه القوى بالوضع القائم، ما كشف عن طبيعتها الانتهازية وعدم استعدادها لتحدي النظام الطبقي القائم.

ركزت قوى الإسلام السياسي على الخطاب

التتمة في الصفحة 04

جريدة المناضل–و وحراك 20 فبراير المغربي

تتمة الصفحة 03

بقلم، سليم نعمان

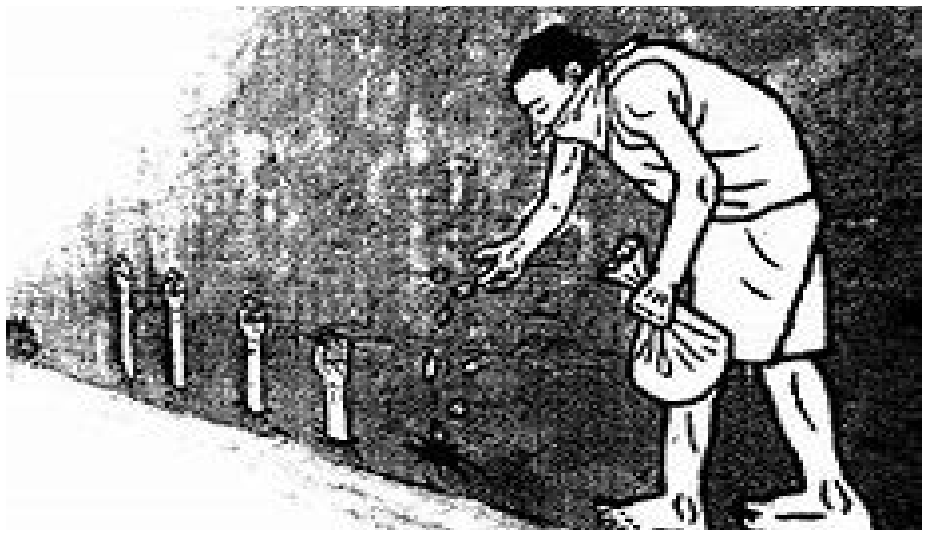

الأخلاقي والديني، متجاهلةً المطالب الملحة للكادحين، مثل محاربة الفقر والبطالة، وتحسين الخدمات العامة (الصحة، التعليم، السكن)، والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة. ويعكس هذا التجاهل، بحسب «المناضل-ة»، انحيازًا لصالح الطبقة البرجوازية والمصالح الرأسمالية.

شاركت جماعة العدل والإحسان الإسلامية في الحَراك في بدايته، لكنها انسحبت دون تفسير واضح، بعد أن بلغ الحراك ذروة زخمه وصار يتراجع جراء مناورات الملكية، مما أفقد الحراك جزءًا كبيرًا من قاعدته الجماهيرية وأضعف تأثيره. حينها أدركت الجماعة أن الانسحاب أنسب لها سياسيا من استمرار يقود حتما للتصادم مع الملكية، وهو أمر تتحاشاه بالنظر لكلفته المرتفعة.

عارضت الجماعة مطالبا مثل حرية المعتقد ورفع التجريم عن الحريات الفردية، وإقرار حقوق نسائية أساسية، ما جعلها عائقًا أمام تبني شعارات تقدمية. ورأت الجريدة أن النظام استغل التوتر بين التيارات الدينية واليسارية لتفكيك الحركة، عبر تقديم تنازلات شكلية تستجيب جزئيًا لمطالب الليبراليين والإسلاميين غير المتميزين أصلا عن النظام بشأن السياسات النيوليبرالية المنتهجة منذ عقود.

جمع الحَراك بين إسلاميين ويساريين وعلمانيين، أي بين متناقضات، ما حال دون امتلاك الحراك برنامجا سياسيا موحدا، لا غنى عنه لاكتساب الثقة والزخم اللازمين لانتزاع أقصى المطالب الديموقراطية، ولما لا استنهاض قوى أساسية، على رأسها الطبقة العاملة المغربية، تتيح للحراك آفاق تغيير حقيقي أرحب. لقد سمح غياب التجانس هذا للتيارات الدينية بفرض أجندتها، خاصة في مرحلة صياغة الدستور عام 2011، حيث أُسقِطت مطالب مثل التنصيص على حرية المعتقد تحت ضغط الإسلاميين. لقد اكتفت الجماعات الدينية بشعارات مثل «العدالة الاجتماعية» و»الدولة المدنية» دون ربطها بمشروع تغيير جذري، مما سهل على النظام احتواء مطالبها.

هكذا، وفقًا لـ«المناضل-ة»، كشف حراك 20 فبراير أن قوى الإسلام السياسي، رغم خطابها «الشعبوي»، تعمل كأداة طبقية تحافظ على مصالح النخب الحاكمة والرأسمالية. وبالتالي، فإن هذه القوى ليست حليفًا للطبقات الكادحة، بل تشكل عائقًا أمام تحقيق طموحاتها في العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

واستخلصت الجريدة من الحركة الدروس التالية:

دعت الجريدة إلى بناء أدوات نضال طبقية قادرة على تجاوز إخفاقات الحَراك:

ضرورة حزب عمالي: يقود النضالات ويربط المطالب الاقتصادية بالسياسية، مستفيدًا من تجارب التاريخ العمالي المحلية والعالمية.

التضامن الإقليمي والعالمي: ربط نضالات المغرب بسياق السيرورة الثورية الإقليمية، ونضال الشعوب التواقة للتحرر، مع التأكيد على خصوصية الصراع الطبقي المحلي.

بهذا، قدمت «المناضل-ة» تحليلًا ماركسيًا ثوريا يركز على التناقضات الطبقية كعامل حاسم في مصير الحراك، معتبرة إياه لحظة تأسيسية في مسار النضال العمالي والشعبي رغم محدودية نتائجه. وشددت على أن التغيير الحقيقي لن يتحقق إلا ببناء قوة سياسية شعبية منظمة قادرة على مواجهة نظام «الاستعباد والاستبداد والاستغلال».

دعت الجريدة في مواجهة التأثير الكبير لليبراليين والإسلاميين على حد سواء إلى ضرورة حزب عمالي ثوري يُمثل مصالح الطبقات الكادحة، ويعتمد على النضال اليومي في أماكن العمل، وفي الأحياء والمدارس والجامعات...، ليكون بديلًا عن التحالفات الهشة مع التيارات الدينية التي تُضعف المطالب الجوهرية. وركزت على ملحاحية نشر الوعي الطبقي والعلماني، وفضح تحالف التيارات الدينية مع النظام في إعادة إنتاج الاستبداد، وإلى ربط المطالب السياسية بالاقتصادية مثل رفع الأجور وتحسين الخدمات العمومية، والقطع مع السياسات النيوليبرالية والاتفاقات الاستعمارية الجديدة، لتحييد تأثير الشعارات الدينية التي تُقدَّم كبديل وهمي عن التحرر الشامل والعميق من الاستبداد والاستغلال الرأسماليين. كما حذّرت من خطورة التحالف مع جماعات ترفض الديمقراطية الجذرية، ودعت إلى بناء تحالفات مع الحركات الاجتماعية والنقابات المستقلة بدلًا من التيارات الدينية.

ولأجل ذلك، طالبت الجريدة بخلق إعلام موازٍ يُعارض التشويه الإعلامي للنظام، ويروج لرؤية علمانية تدعم فصل الدين عن الدولة، كشرط لتحقيق الحرية الفردية والجماعية.

باختصار، أكدت «المناضل-ة» أن التعامل مع التيارات الدينية يتطلب قطعًا مع منطق التحالفات غير المبدئية، وبناء قوة نضالية قائمة على البرنامج الاشتراكي الثوري، الذي يربط بين تحرير المجتمع من الاستبداد السياسي والتحرر من الاستغلال الرأسمالي.

الربط بين المطالب الاقتصادية والسياسية من اجل بديل تحرري شامل وعميق

ختاما، يجدر التذكير بأن ما ميز جريدة المناضل-ة هو تركيزها الواضح على النضالات العمالية والشعبية وربطها العضوي بالحراك السياسي الذي أطلقه حراك 20 فبراير. جعلها هذا التوجه منبرًا فريدًا يعكس صوت الطبقات الكادحة ويدعو إلى توحيد نضالاتها مع الحراك السياسي العام.

ركزت «المناضل-ة» على تغطية النضالات اليومية للعمال والفلاحين والفئات المهمشة، مثل نضالات فلاحي دكالة وسراغنة الذين كانوا يواجهون الإقصاء والتهميش بسبب سياسات الخصخصة وسيطرة كبار الملاكين على الأراضي. ونضالات عمال الفوسفاط، خاصة عمال الوساطة الذين كانوا يعانون من ظروف عمل قاسية وغياب الحقوق الاجتماعية... ما منح صوتا لفئات غالبًا ما يتم تجاهلها، وبينما ركز جزء من اليسار على المطالب السياسية الشكلية (مثل الإصلاح الدستوري)، دعت «المناضل-ة» إلى تضافر النضالات العمالية والشعبية مع الحراك السياسي. ورأت الجريدة أن تحقيق التغيير الحقيقي يتطلب ربط المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية، مثل: تحسين الأجور وظروف العمل، ومحاربة الفقر والبطالة، والعدالة في توزيع الثروة. لقد شددت الجريدة على أن النضالات العمالية والشعبية ليست منفصلة عن الحراك السياسي، بل هي جزء أساسي منه، لأنها تعكس الصراع الطبقي الذي يشكل جوهر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في المغرب.

هل فعلا يجعل فتات الدعم الاجتماعي المباشر من الكادحين- ات كُسالى ؟

بقلم- أزنزار

«إن ديمومة الدعم المباشر تدفع الناس للتسجيل من أجل الاستفادة دون أن يساهموا في ارتفاع دينامية التشغيل. وحتى إذا كانت هناك فرص تشغيل فقد لا يذهبون إليها». هذا ما صرح به والي بنك النغرب، عبد اللطيف الجواهري، يوم 17 ديسمبر 2024.

من سيصدق أن مئات آلاف الأسر الكادحة ستفضل الحصول على مهانة الركض وراء فتات صدقة اجتماعية على الحصول على عمل بدخل يضمن حياة كريمة؟ إنهم خدام دولة رأس المال وحدهم من يُطلقون تلك الأكذوبة ويعملون على تجريعها للكادجين- ات.

لكن وراء الأكذوبة نية مسبقة لتنفيذ «سياسة حماية اجتماعية» موصى بها من البنك الدولي، سياسة قائمة على استهداف مؤقت بدعم مباشر. هذا ما قاله الجواهري حرفيا: «لا ينبغي الاستمرار في صرف الدعم المباشر على المدى الطويل، بل يجب أن يكون في ظرفية زمنية معينة وأن ينتهي بعد ذلك». تصريح الجواهري ترجمة حرفية للوارد في تقرير للبنك الدولي صدر في أبريل 2020: «تنفيذ برامج على أساس قياس القدرة المالية أو برامج مؤقتة».

لنعُد إلى فكرة أن «ديمومة الدعم المباشر تدفع الناس إلى عدم الذهاب إلى فرص الشغل» كما صرَّح الجواهري. تعني هذه الفكرة أن الكادحين- ات سيفضلون «الكسل» وهم يحصلون على فتات دعم اجتماعي مباشر، على العمل في فرصة عمل مُنتجة وخالقة للثروة.

إن خادما للبرجوازية جالسا في مكتبه الوتير والمكيَّف، هو وحده من يستطيع أن يصرح بهذا الكلام. يعرف الجواهري تماما حجم الجهد الذي تبذله الأسر الفقيرة للحصول على فتات ذلك الدعم، وحجم المهانة التي تتجرعها تلك الأسر وهي تنتقل بين المكاتب ومحلات التسجيل، رافعة أكف الضراعة إلى السماء كي لا يجاب على طلبها بالرفض، لأن مؤشرها الاجتماعي صعد نقطة! يعتبر خادم البرجوازية (الجواهري) كل هذا المجهود وتحمل المهانة «كسلاً»، لأنه لا يدخل في دائرة الاستغلال الرأسمالي الذي يخلق الأرباح للبرجوازيين وضرائبا لدولتهم؛ وهو ما يسمونه «خلقا للثروة».

لكن، لماذا التركيز على ملايين الأسر الفقيرة والكادحة والتشهير بما تناله من دعم مباشر، أصله إلغاءٌ لصندوق المقاصة، والسكوت عن أكثر الناس كسلا في المجتمع: الرأسماليون وخدامهم السياسيون.

لنُجرِ مقارنة بسيطة: يبلغ حجم الدعم الإجمالي المباشر 25 مليار درهم سنة 2025، يستهدف ما يقارب أربعة ملايين أسرة، بيما تبلغ الاعتمادات المخصصة للقوائم المدنية المتعلقة بالملك، حسب قانون مالية سنة 2025، 26 مليون درهم و292 ألف درهم، وميزانية موظفي وأعوان البلاط الملكي 621 مليون درهم و 168 ألف درهم، وميزاينة المعدات والنفقات الخاصة بالقصر الملكي مليار درهم و542 مليون درهم و183 ألف درهم، والاعتمادات المفتوحة المتعلقة بنفقات الإستثمار الخاصة بالقصر الملكي 131 مليون درهم و608 آلاف درهم. وسبق لعدد من مجلة «تيل كيل» (سنة 2016) أن كشفت عن الرقم المخصص كمعاشات لأمراء وأميرات الأسرة المَلكية وهو: 21 مليون درهم.

حصيلة المقارنة:

* أسرة واحدة/ الأسرة المَلكية: أكثر من ملياري درهم دائمة

* أربعة ملايين أسرة كادحة: 25 مليار درهم مؤقتة.

كيف يجري القبول إذن بهذا «الدعم» السخي للعائلة المالكة، التي لا تساهِم بأي وجه من الأوجه في «خلق الثروة» ولا في «دينامية التشغيل» ولا في «ضرائب الدولة لتعزيز هوامش الميزانية». ميزانية العائلة المالكة هي الوحيدة، ضمن وثائق مرفقة بمشاريع قانون المالية، التي لا يُنجَز عنها تقرير خاص وبتفاصيل دقيقة بينما تُعتبَر 500 درهما خطرا على «دينامية التشغيل» وعلى «هوامش الميزانية».

وحتى حين صرح محمد الوفا (الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة سابقا): «إن الملك يَعتبر كل شيء قابلا للنقاش، بما فيها ميزانية تسيير وإدارة القصر الملكي»، فما خُصص لذلك في قبة برلمان الاستبداد (سنة 2013) هو اثنتا عشر دقيقة فقط في مجلس النواب وأربع دقائق في مجلس المستشارين. وحين تقدَّم نائب العدالة والتنمية، آنذاك، لذلك النقاش فإنه حرص على أن يكون «مؤطَّرا بالاحترام والتقدير الواجب للملك»، عكس الكادحين- ات الذين يُنعتون علنا ب»الكسل».

أما عن الرأسماليين/ القطاع الخاص فحدث ولا حرج. إنهم أشبه بثقب أسود يلتهم المالية العمومية بلا حدود، عبر أشكال دعم وتحفيز مختلفة. ورغم ذلك، وبتصريح بنك المغرب نفسه (التقرير السنوي 2018)، فإنه أكبر مساهِم في «تباطؤ النمو والتشغيل»: «إن تباطؤ النمو والتشغيل مترتب أيضا مباشرة عن ضعف الاستثمار الخاص، بالرغم من الحوافز العديدة الممنوحة». ورغم ذلك لم يدعُ السيد الجواهري إلى إيقاف الدعم الموجه للقطاع الخاص/ الرأسماليين.

جوهر فكرة الجواهري («كسل الكادحين- ات») هي حجة أيديولوجية قديمة سبق لكارل ماركس أن ردَّ عليها ردا مُفحما في البيان الشيوعي سنة 1848: «لقد وُجِّه إلينا اعتراض يقول: بالقضاء على المِلكية الخاصة سينتهي كل نشاط وسيستفحل الكسل المعمم. لو كان هذا الاعتراض صحيحا لكان المجتمع البرجوازي قد هلك منذ زمان طويل، إذ إن الذين يعملون فيه لا يربحون والذين يربحون لا يعملون».

ونحن أيضا نرد على الجواهري: لو صح ما تقوله لانهار الاقتصاد المغربي منذ زمن بعيد لأن قسما مهما من الثروة التي ينتجها الشغيلة والكادحون- ات يلتهمها قسم من المجتمع لا يساهم بأدنى جهد في إنتاجها.

سبق للاستبداد أن روَّض الصحفي علي أنوزلا عندما كتب مقالا بعنوان «كلفة الملكية في المغرب» سنة 2012، خاتما مقاله باستنتاج سياسي مفاده: «الخلاصة أن الملكية في المغرب مكلفة ماديا واقتصاديا وسياسيا ومعنويا. الحل هو الثورة، وهي آتية لاريب فيها». قد يتمكن الاستبداد من ترويض الأفراد، وحتى القضاء على المنظمات، لكن لا يستطيع استئصال الطبقات، وبالخصوص الطبقة الثورية حتى النهاية: الطبقة العاملة. وعندما تقوم هذه الأخيرة على قدميها العملاقتين وتقود وراءها شرائح الشعب الكادح ستقضي على كل الجسم الطفيلي الخامل (من طبقة برجوازية وخدامها السياسيين) الذين يمتصون دم المجتمع وعَرقه.

أضاليل شركة موبيليس ديف لطرد العمال المضربين بوجدة

بقلم- الوجدي

أقدمت شركة موبيليس ديف المفوَّض لها تدبير خدمات النقل الحضري بمدينة وجدة على طرد 25 عاملا مُضربا، بعد ما سُمِّيَ جلسات استماع يوم 17 فبراير 2025.

تضمن محضر جلسات الاستماع دواعي مقرر الفصل الذي جرى تبليغه للمعنيين عن طريق مفوَّض قضائي. وهذه هي مبررات الشركة:

*** توقيف الحافلات بشكل كلي عن ممارسة أي نشاط؛**

*** التجمهر أمام الشركة ومنع خروج الحافلات بالقوة مع السب والشتم في حق العمال غير المضربين؛**

*** عرقلة حرية سير العمل ومنع العمال الراغبين في مزاولة عملهم بالقوة والضغط عليهم من أجل شل حركة النقل العمومي بالمدينة مما خلق الفوضى العارمة بين المواطنين والمرتفقين والطلبة وقت الامتحانات.**

وأنهت محضر جلسة الاستماع بالاستعانة بالمادة 39 من مدونة الشغل: «وفقا للمادة 39 من مدونة الشغل، قررت الشركة فصلكم من العمل دون أي تعويض ابتداء من تاريخ يومه».

مضمون المادة 39 من مدونة الشغل

تُعتبَر بمثابة أخطاء جسيمة يمكن أن تؤدي إلى الفصل، الأخطاء التالية المرتكَبة من طرف الأجير:

* ارتكاب جنحة ماسة بالشرف، أو الأمانة، أو الآداب العامة، صدر بشأنها حكم نهائي وسالب للحرية؛

* إفشاء سر مهني نتج عنه ضرر للمقاولة؛

* ارتكاب الأفعال التالية داخل المؤسسة أو أثناء الشغل: السرقة، خيانة الأمانة، السكْر العلني، تعاطي مادة مخدرة، الاعتداء بالضرب، السب الفادح، رفض إنجاز شغل من اختصاصه عمدا وبدون مبرر، التغب بدون مبرر لأكثر من أربعة أيام أو ثمانية أنصاف يوم خلال الاثني عشر شهرا، إلحاق ضرر جسيم باتجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية عمدا أو نتيجة إهمال فادح، ارتكاب خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة للمشغل، عدم مراعاة التعليمات اللازم اتباعها لحفظ السلامة في الشغل وسلامة المؤسسة ترتبت عنها خسارة جسيمة، التحريض على الفساد، استعمال أي نوع من أنواع العنف والاعتداء البدني الموجه ضد أجير أو مشغل أو من ينوب عنه لعرقلة سير المقاولة.

يقوم مفتش الشغل في هذه الحالة بمعاينة عرقلة سير المؤسسة وتحرير محضر بشأنها.

إضراب وليس أخطاء جسيمة

تعمدت الشركة الخلطَ لتبرير طرد العمال والنقابيين المضربين. لا يتعلق الأمر بأخطاء جسيمة يقترفها عامل فرد، كما تنص عليه المادة 39 من مدونة الشغل، بل بإضراب يخوضه العمال بشكل جماعي.

لم يرتكب العمال الخمسة والعشرون المطرودون تعسفا أي فعل من الأفعال الموصوفة في المادة 39 ك»أخطاء جسيمة». فـ»توقيف الحافلات بشكل كلي عن ممارسة أي نشاط» و»التجمهر أمام الشركة ومنع خروج الحافلات»، هي أحداث ملازمة لكل إضراب، وإلا لن يكون إضرابا، بل مهزلة.

لم يجرِ تناول الإضراب في المادة 39 من مدونة الشغل. والمواد التي ورد فيها لا علاقة لها بمضمون محضر جلسات الاستماع، وضمنها

المادة 32: «يتوقف عقد الشغل مؤقتا أثناء: ... 6) مدة الإضراب». تتحدث المادة عن «توقف مؤقت لعقد الشغل» وليس عن «فصل» كما ورد في محضر استماع الشركة.

أما عن «السب والشتم في حق العمال غير المضربين»، وهذا أمر مستبعَدٌ وقوعه، فإنه أمر يخص العمال أنفسهم. وما دام أي عامل غير مضرب لم يتقدَّم بأي شكوى ضد عامل مضرب «سبه وشتمه»، فإن إيراده في محضر الاستماع محضُ افتراء. وأن وقع فإن- حسب التغطيات الصحفية- الشركة هي التي تتحمل المسؤولية حين استقدمت سائقين من خارج المدينة للحلول محل العمال المضربين.

أما «القوة» فهي التي استعملتها الشركة، عندما حاولت إخراج الحافلات عنوة ما أدى إلى دهس عاملَين، مُلحقة بهما «أضرارا جسيمة». ورغم ذلك لم تتحرك الدولة لعقاب الشركة «جنائيا»، فالدولة هي دولة الشركة وليست دولة العمال.

«عرقلة حرية العمل»؟

وردت العبارة في محضر الاستماع على الشكل التالي: «عرقلة حرية سير العمل ومنع العمال الراغبين في مزاولة عملهم بالقوة والضغط عليهم من أجل شل حركة النقل العمومي بالمدينة». لكن ما علاقة هذا بالمادة 39 من مدونة الشغل التي استندت إليها الشركة لتبرير فصل العمال المضربين؟

لم ترد «عرقلة حرية العمل» في المادة 39 من مدونة الشغل، بل في المادة 9: «يُمنَع كل مس بالحريات والحقوق المتعلقة بالممارسة النقابية داخل المقاولة وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل كما يُمنَع كل مس بحرية العمل بالنسبة للمشغِّل وللأجراء المنتَمين للمقاولة».

إن الشركة هي التي «منعت العمال المُضربين من ممارسة عملهم»، إذ حرمتهم من أجورهم ومن التصريح بهم لدى الضمان الاجتماعي ومن حق التغطية الصحية. العمال «راغبون في استئناف عملهم»، ما أن تفي الشركة بالنزر اليسير من حقوقهم الواردة في مدونة الشغل، التي تخرقها الشركة، وهذه الأخيرة هي التي تعرقل «حرية العمال في العمل وتمنعهم في مزاولة عملهم».

يتعلق الأمر بحوالي 200 عامل، أغلبهم جرى الاحتفاظ بهم عند بداية اشتغال موبيليس ديف، كانوا يشتغلون مع شركات سابقة (النور، الشرق)، إضافة إلى تشغيل عمال آخرين جدد. وكلهم يشتغلون بعقود محددة المدة يجري تجديدها بشكل دوري.

ليس هناك أي مادة في مدونة الشغل تتحدث عن الإضراب وما ينتج عنه من «عرقلة حرية العمل» و»منع العمال الراغبين في مزاولة عملهم». فهذا أمر تركته الدولة للقانون الجنائي، ومادته 288 التي تنص على: «يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة من مئة وعشرين إلى خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه، أو حاول ذلك مستعملا

التتمة في الصفحة 07

تتمة الصفحة 06

أضاليل شركة موبيليس ديف لطرد العمال المضربين بوجدة

بقلم- الوجدي

الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل. وإذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب بناء على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكبي الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين إلى خمس سنوات».

ما دخل المادة 39 من مدونة الشغل إذن في أمر ينظمه القانون الجنائي؟ هل تريد الشركة أن تتقلد وظائف السلطة الجنائية؟ أم أن تمرير قانون الإضراب هو ما شجعها على هذا النوع من التحايل القانوني، وهي مُدركة أن السلطة/ الدولة لن تُحرك ساكنا لنصرة العمال، فالدولة في آخر المطاف هي دولة أصحاب الشركات، وليست دولة العمال؟

ظلت الحركة النقابية طيلة سنوات تطالب بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، وبعد المصادقة على قانون الإضراب أصبح تطبيق هذا الفصل، بقوة الواقع، من اختصاصات الشركات، التي تكتفي بعقوبة الطرد، ما دامت لا تملك سلطة السجن وفرض الغرامات.

موبيليس ديف خارقة لقانون الشغل

الشركة التي تتدرع بمدونة الشغل لتبرير طرد العمال المضربين، هي من تخرق المدونة، وطبعا يمر هذا الخرق، دون أن تنال أي عقاب من طرف الدولة، فهذه الأخيرة هي دولة الشركة وليست دولة العمال.

ما الذي خرقته الشركة من مواد مدونة الشغل؟

إنها- على سبيل المثال لا الحصر- المادة 496 التي تنص على: «يلجأ المستعمِل إلى أجراء مقاولة التشغيل المؤقت بعد استشارة الهيئات التمثيلية للأجراء داخل المقاولة من أجل القيام بأشغال غير دائمة تسمى «مهام»، في الحالات التالية فقط: 1) إحلال أجير محل أجير آخر في حالة غيابه، أو في حالة توقف عقد الشغل، ما لم يكن التوقف ناتجا عن الإضراب».

قامت الشركة باستقدام سائقين من خارج المدينة لكسر الإضراب، حسب ما ورد في تغطية صحفية لجريدة العمق المغربي [16 فبراير 2025، https://tinyurl.com/2xwvxz8m]. وجرى هذا بعد إعلان العمال إضرابا مفتوحا ابتداء من يوم 17 فبراير 2017، على إثر دهس عاملين مضربين خلال محاولة إخراج الحافلات بالقوة، من طرف العمال كاسري الإضرابات تحت إشراف مسؤولي الشركة.

لم تتدخل الدولة في كل حالات خرق الشركة للقانون والاعتداء على السلامة البدنية للعمال. فالدولة هي دولة الشركة، وليست دولة العمال. ورغم ذلك، لا تزال قياداتنا النقابية تستعطف ممثلي الدولة لإنصاف العمال وردع الشركة: «ندعوكم، السيد الوالي، إلى التدخل العاجل لإنصاف هؤلاء العمال وحمل

إدارة هذه الشركة المتجبرة إلى احترام القانون والالتزام بمقتضياته، واحترام الحق والعمل النقابي ووضح حد فوري ونهائي لكل أشكال التضييق عليه». [الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي- الاتحاد المغربي للشغل، رسالة إلى والي جهة الشرق عامل عمالة وجدة أنجاد- 19 فبراير 2025].

لم تنقطع شكاوى العمال والنقابة يوما إلى السلطة، لكن هذه الأخيرة أُذناها من طين ومن عجين عندما يتعلق الأمر بحقوق العمال. سبق تقديم الشكاوى إلى مصالح وزارة الشغل في وقت سابق عند بداية موجة الطرد التعسفي في السنوات الماضية، لكن كما العادة لم يتم تحريك ساكن أمام جبروت الشركة، وفي إطار تدبير الاتحاد المحلي- ا.م.ش للمعركة، فغالبا قد تم تجديد القيام بهذا الإجراء، وكذا إخبار السلطة، لكن لم يسجل قيامها بأي خطوة لحدود اليوم.

رياء الدفاع عن مصالح المواطنين

ورد في محضر جلسة الاستماع: «عرقلة حرية سير العمل ومنع العمال الراغبين في مزاولة عملهم بالقوة والضغط عليهم من أجل شل حركة النقل العمومي بالمدينة مما خلق الفوضى العارمة بين المواطنين والمرتفقين والطلبة وقت الامتحانات».

لكن حين خرج الطلبة للاحتجاج فقد احتجوا ضد الشركة وليس ضد العمال. نظم طلاب جامعة وجدة (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) يوم 19 فبراير 2024 مسيرة احتجاجية في اتجاه ولاية جهة الشرق، للمطالبة بايجاد حل لأزمة النقل وتضامنا مع نضالات عمال النقل الحضري. وحين خرج التلاميذ للاحتجاج في نفس اليوم رفعوا شعارات «ارحل» و»الشعب يريد إسقاط موبيليس» في وجه الشركة، وليس في وجه العمال المضربين [https://web.facebook.com/marocoujda2020/videos/934182345365251]

في نفس اليوم نُظمت وقفة احتجاجية بمشاركة 200 مناضل- ة بمقر الجماعة الحضرية، حضرها مناضلو/ات مختلف القطاعات (الاتحاد المغربي للشغل، والإطارات الحقوقية والأحزاب السياسية (النهج الديمقراطي العمالي، وفدرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكي الموحد)، مع حضور بعض الطلبة. والكل تضامن مع العمال والمواطنين المتضررين من الشركة.

هناك، إذا، إجماع داخل المدينة بأن الشركة هي من يضر بمصلحة «المواطنين والمرتفقين». حتى لخضر حدوش، المنتمي لفريق حزب الأصالة والمعاصرة المشكل للأغلبية المسيرة في المجلس الجماعي، الذي حضر أحد معتصمات العمال، أدلى بشهادته عن «واقع النقل الحضري في مدينة وجدة خاصة وأنه أشرف على تدبير مجلس المدينة لولايتين»، وقال بأن «الشركة لا تقوم بواجبها كما يجب وأن خدماتها غير كافية، ما يسبب ضرراً للمواطنين والعاملين على حد سواء». [https://capinfo.ma/أخبار-و-تقارير/المجتمع/إضراب-العمال-وتحركات-في-المجلس-والسلط/]

نفس الشهادة وردت في سؤال كتابي لوزير الداخلية من طرف برلمانية حزب فيدرالية اليسار بوجدة فاطمة التامني: «تعيش ساكنة مدينة وجدة وقائع كارثة حقيقية تطال خدمات شركة للنقل الحضري، إذ تتعمد الشركة في استخدام حافلات مهترئة و فاقدة لأدنى شروط الخدمة مع نقص حاد في أسطول الخطوط، مما يعرض مئات الآلاف من المواطنين و المواطنات لحالة تشرد طرقي دائم مما يمس حقوقهم في التحصيل الدراسي والاقتصادي والطبي وغيرها من تحركات الحياة اليومية». [https://capinfo.ma/أخبار-و-تقارير/المجتمع/إضراب-العمال-وتحركات-في-المجلس-والسلط/]

كل هذا مجرد غيض من فيض، لكن الشركة تصر على أن إضراب العمال هو الذي «خلق الفوضى العارمة بين المواطنين والمرتفقين»، مبررة بذلك طردهم.

خلق أزمة للتهرب من الغرامات

يبدو أن الشركة تسعى إلى خلق أزمة بالمدينة، تجعل السلطة تتدخل لحلها بما فيه مصلحة الشركة. بسبب عدم احترام الشركة لدفتر التحملات صدرت غرامات في حقها. وفي الجلسة الأولى لدورة فبراير للمجلس الجماعي، شكل «فرض الغرامات... محور العديد من المداخلات التي تساءل عبرها أعضاء بمجلس المدينة عن السبب في عدم استصدار غرامات ضد الشركة لإخلالها بالتزاماتها». حسب «الموظف المكلف فإن الغرامات التي يفرضها دفتر التحملات هي الغرامات المتعلقة بنقص الأسطول، وهو ما شرعت فيه حقا الجماعة باستصدار غرامات منذ أبريل الماضي، تاريخ رصدها للنقص الحاصل... وقيمة الغرامات بلغت منذ ذلك التاريخ نحو 13 مليون درهم»، و»كشفت مصادر أخرى أن هناك توجه لرصد النقص الحاصل منذ البداية حتى قبل مراجعة الغلاف الاستثماري للشركة لفرض الغرامات المستحقة وهو ما قد يرفع

التتمة في الصفحة 08

تتمة الصفحة 07

أضاليل شركة موبيليس ديف لطرد العمال المضربين بوجدة

بقلم- الوجدي

المبلغ الى نحو 50 مليون درهم حتى اليوم».

لم تكتفِ الشركة بخرق مدونة الشغل وما تنص عليه من حقوق العمال، بل خرقت التزاماتها مع المجلس المنتخَب في دفتر التحملات، ضارة بذلك «المواطنين والمرتفقين»، إلى جانب «الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بالعمال».

مطالب بفسخ عقد التدبير المفوَّض

كما سبق لجماعة فاس أن ألغت عقد التدبير المفوض لخدمات النقل الحضري مع نفس الشركة، تعالت أصوات داخل مجلس جماعة وجدة بنفس المطلب. دعا شكيب سبايي، العضو بمجلس مدينة وجدة بفريق المعارضة باسم الحزب الاشتراكي الموحد، إلى الحسم بفسخ العقد مع الشركة. ورفع تلاميذ المدينة شعار «ارحل» و»الشعب يريد إسقاط موبيليس» في نظاهرتهم.

طبعا لن تُحل أزمة النقل الحضري، في وجدة أو غيرها من المدن، بمجرد استبدال شركة بأخرى. فالمشكل قائم في التدبير المفوَّض بحد ذاته. فهذا النمط من التدبير يعطي للقطاع الخاص/ الشركات صلاحية تدبير أصول الدولة والقطاع العمومي. ولم يقم القطاع الخاص/ الشركات بصرف ريال واحد في إنشاء تلك الأصول، بينما يربح الملايير في تدبيرها. لذلك فإن منطق العقد الذي ينتهي بعد مدة، يجعل أي شركة تحرص على التقشف في تمويل الخدمات واحترام دفاتر التحملات، ما دامت غير متأكدة من فورزها بالصفقة القادمة، مع الحرص على اعتصار أكبر قدر من الأرباح، وفق الشعار الشهير: «تشريك الخسائر وخوصصة الأرباح».

الأدهى من ذلك أن الشركة تبرر ما وصل إليه واقع القطاع ب» عدم توصل الشركة بالدعم المستحق الذي تنتظره منذ عدة سنوات» و أنها «تنتظر نحو مليار سنتيم من وزارة الداخلية، كإعانة عن الاشتراكات الخاصة بالطلبة، وغيرها من فصول الدعم، وهو ما أثر بشكل كبير على توازنها المالي»! هكذا تلقي الشركة بالمسؤولية على الدولة والمالية العمومية، قائلة بأن السبب في واقع القطاع بالمدينة هو «عدم وفاء الأطراف الاخرى بالتزاماتها أثر بشكل كبير في وضعية الشركة والقطاع ككل»، وتشتكي من أنها «لا تجني أية أرباح من تدبيرها القطاع وأنها تقوم بمجهودات كبيرة لضمان أداء مستحقات العمال»!

الحل في إلغاء كلي للتدبير المفوض، والعودة إلى الخدمة العمومية التي تسيرها المجالس المنتخَبة وتحت رقابة مواطنية عمالية شعبية.

التضامن الواجب

إن نصرة إضراب العمال واجب كل النقابات وكل النقابيين- ات الديمقراطيين- ات داخلها. ستشكل هزيمة إضراب عمال موبيليس ديف انكسارا كبيرا في سياق تمكنت فيه الدولة من تمرير القانون التكبيلي لحق الإضراب. وهذا هو رهان الدولة وممثليها المحليين في وجدة.

لحدود الساعة اقتصر التضامن النقابي على أجهزة الاتحاد المغربي للشغل: الاتحاد الإقليمي لنقابات الناظور، الاتحاد الجهوي لنقابات الدار البيضاء الكبرى، الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي)، فيما غابت بقية النقابات محليا وطنيا.

إن انتظار تدخل السلطة وهم خطير. فالسلطة هي سلطة الشركة وليست سلطة العمال. والواجب هو التحرك النضالي والدفع «بالاحتقان الاجتماعي» إلى ذروته، والدعوة إلى قافلة جهوية، تقوم بها كل النقابات والتنظيمات اليسارية والحقوقية والشبيبة الطلابية والتلاميذية بالجهة، لنصرة نضالات العمال. ففي هزيمتهم هزيمتنا أجمعين، وفي انتصارهم انتصارنا أجمعين.

أوضاع النساء العاملات في شركة النقل الحضري ألزا- أكادير (حوار)

«ألزا سيتي» شركة نقل خاصة فُوِّض لها تدبير خدمات النقل الحضري بأكادير بتاريخ 1 سبتمبر 2010، بعد تفكيك لوكالة المستقلة للنقل الحضري بأكادير الاستغناء على العديد من عمالها بالإكراه تارة بالطرد او التعويض. سبق لجريدة المناضل-ة نشر تغطيات نضالية حول الشركة ونضال عمالها ضد الاستغلال وقمع الشركة للنضال النقابي. ننشر هنا حوارا مع سائقة حول أوضاع اشتغال النساء في الشركة.

ما وزن النساء في صفوف شغيلة النقل الحضري بأكادير؟ وما المهام التي يقمن بها؟

وزن النساء في صفوف شغيلة شركة ألزا سيتي بمدينة أكادير ضعيفٌ جدا بالمقارنة مع الرجال، حيث يوجد ما يزيد عن 400 سائق من بينهم حوالي 20 سائقة أي بنسبة 5% فقط من مجموع سائقيها. ضمن التقرير السنوي للشركة الأم باسبانيا سنة 2021، تهدف الشركة إلى رفع نسبة النساء السائقات إلى 25%، وهذا ما يفسر الطلب المتزايد للشركة على تشغيل السائقات والسهر على تكوينهنّ.

لا تقتصر مهام السائقات شأنهن شأن الذكور على السياقة، فإضافة إلى ذلك يَقمنَ بمهام ما يسمى بيع التذاكر للزبناء (reserveur)، وهي عملية منصب شغل آخر كما كان عليه العهد قبل دخول شركة ألزا لتدبير قطاع النقل بمنطقة أكادير الكبير، فضلا عن مهام أخرى من قبيل مراقبة توفر الزبناء على التذاكر، ومراقبة الحافلة قبل الانطلاق والتأكد من جهوزيتها، وفي حالة وجود عطب نقلُها الى ورشة الصيانة والانتظار حتى يتم ذلك أو الإذن بتغييرها بحافلة أخرى، وفي نهاية يوم العمل تقوم السائقة قبل ركن الحافلة بتزويدها بالوقود في المحطة الخاصة بالشركة داخل المرفأ وبعدها نقل الحافلة للغسل. وهي عملة تتطلب الكثير من الوقت نظرا تواجد جميع الحافلات في آن واحد.

هل يؤخذ بعين الاعتبار وضعهن كنساء عند تحديد الخطوط التي يشتغلن بها؟

صراحة لا تُؤخذ هذا بعين الاعتبار خاصة للسائقات الجديدات، فبالنسبة للمسؤولين هذه فرصة لاختبار مدى تحملهنّ للظروف السيئة. كما نعرف جميعا فصعوبة الخطوط تنقسم إلى شقين، الأول يتعلق بصعوبة الخط في المسالك الوعرة، وفي هذه الحالة غالبا ما يتم أخذ بعين الاعتبار كونهن نساء، ويتلقين تكوينا مستمرا، أما الشق الثاني وهو الأخطر على السائقات فيتعلق بالمناطق الشعبية المعروفة بتفشي ظاهرة الإجرام وتكون السائقة معرضة للخطر خصوصا في أول انطلاقة صباحا والأخيرة ليلا من هذه الخطوط.

عدد ساعات العمل؟ هل هناك ساعات إضافية؟ وهل يتقاضين عن ذلك تعويضا؟ هل هناك راحة يوم راحة اسبوعي؟ هل يشتغلن في الأعياد وهل هناك تعويض عن ذلك؟

تتراوح عدد ساعات عمل السائقات كما السائقين ما بين سبع ساعات ونص الى تسع ساعات سياقة، لكن كما أشرت سابقا فانّ مهام السائقات لا تقتصر على السياقة، وهذا ما يتطلب ثلاث أو أربع ساعات إضافية، وعليه فعدد ساعات العمل غالبا ما يناهز 10 ساعات يوميا.

التعويض على هذا العمل ما يسمى بـ (fin de service) أو المهام النهائية هو 300 درهم شهريا شريطة أن يكون السائق/ة أمضى سنة كاملة من العمل، بالتالي فالسائقات الجديدات تقمنّ بهذا العمل مجانا ودون تعويض.

تتحصل السائقة على يوم راحة أسبوعيا، لكن حتى يوم الراحة هذا تشوبه مجموعة من المعيقات هو اليوم المفضل لدى الإدارة لاستدعاء السائقين

التتمة في الصفحة 09

أوضاع النساء العاملات في شركة النقل الحضري ألزا- أكادير (حوار)

تتمة الصفحة 08

من أجل الاستفسار أو تكوين معين، وفي حالة رفض السائق المجيء يتأجل حضوره لصباح يوم عمل ذو حصة مسائية، إلى انتظار طويل في الإدارة وتماطل حيث يرى السائق أنه في الوقت الذي يجب أن يرتاح فيه قبيل العمل يجد نفسه يقضيه ينتظر كي يعرف لماذا اتصلت به الإدارة. هذا ما خلق شكلا من العداوة بين السائقين وموظفي الإدارة في حين كليهما عمال مأجورين.

طبيعة عمل الشركة في التدبير المفوض للنقل الحضري تفرض العمل المتواصل رغم الأعياد والعطل الرسمية، وبطبيعة الحال من المفروض على السائقين العمل بدوام وانتظام، لكن في مثل هذه الأيام والمناسبات تعتبر كيوم الأحد حيث يُفرض توفر الحد الأدنى من الحافلات. يتم تعويض السائقين والسائقات بمبلغ 119 درهم لليوم لا أكثر.

ماهي التأثيرات الصحية والمخاطر المهنية للعمل كسائق؟ ماهي آثار الاشتغال أيام العادة الشهرية على صحة السائقة؟

من بين المشاكل الصحية الموجودة في هذا العمل هو التعرض لمرض الكلي حيث تجد السائقة نفسها فوق الكرسي القيادة لمدة 8 ساعات أو أكثر دون تحرك، وهي كراسي مهترئة من الطراز القديم الذي لا تساعد على امتصاص التذبذبات الناجمة عن عملية تُعرف ب»الاهتزاز الميكانيكي» أو «اضطرابات الاهتزاز الناجمة عن العمل». التعرض المستمر لهذه الاهتزازات، خاصة في الشاحنات والمركبات الثقيلة، قد يؤدي إلى مشاكل صحية مثل متلازمة اهتزاز الجسم بالكامل، والتي تسبب آلامًا في الظهر، واضطرابات في العمود الفقري، ومشاكل في الدورة الدموية. ومن اهم الامراض الشائعة بسبب هذه الاهتزازات هو التعرض لمرض الكلي المزمن، وهو ما يتطلب شرب الماء بدوام من أجل الوقاية، لكن طبيعة ظروف العمل تفرض على السائقات النساء العكس تماما، فالسائقة تحاول عدم شرب الماء الكافي لتفادي الحاجة للتبول، وبالتالي الحاجة إلى المرافق الصحية المنعدمة أصلا، في أفضل الأحوال تضطر السائقة لاستعمال مراحيض المقاهي، لكن هناك خطوط لا توجد بها مقاهي أصلا وهذا ما يشكل فارقا بين السائقين الذكور والسائقات النساء. تحاول الإدارة حث موظفيها الذكور على التعامل الإنساني في هذه الحالة لكن الشروط تنعدم لذلك ففي بعض الأماكن يستدعي الذهاب الي المرافق الصحية 5 إلى 7 دقائق التي تتسبب في التأخير الانطلاقة وهو ما يرفضه بعض المنظمين لسير الحافلات.

بالنسبة لفترة الدورة الشهرية لا تستفيد السائقات من عطلة، لكن يمكن لها أن تنسحب من العمل في حالة عدم قدرتها على السياقة، وهذا يتطلب إجراءات تبليغ المنظمين لسير الحافلات والحصول

على إذن، وبعدها الاتصال بالإدارة وتبرير سبب الانسحاب من العمل، في هذه الحالة يمكن اعتبار هذا اليوم هو يوم الراحة الأسبوعي ويتم تأجيل يوم راحتها بعد يوم أو يومين وهذا ما يجعل معظم السائقات يشتغلنّ رغم ذلك، ولك أن تعرف مدى تأثير آلام الدورة الشهرية على النفسية والتركيز عند النساء.

ما المشاكل الأخرى التي تتعرض لها السائقة؟

غالبا ما تتعرض السائقات لشتى أنواع السب والقذف أثناء عملها بسبب طبيعة المجتمع الذكوري الذي نعيش فيه الذي يرفض اشتغال النساء، فما بالك أن تشتغل في مجال يعتبر حكرا على الذكور. لا أظن أنه يمكن أن يمر يوم دون أن يتم شتمك أو تسمع كلمات من قبيل «كوزينتك» أو «كاع الخدامي لصقتو فيهم»... هذا ما يغيظ السائقات فيبقى لهن الاختيار بين السكوت وعدم الرد وتحمُّل تأثير هذه الاهانات نفسيا، او الإجابة والدخول مع مقترفيها في صراعات قد تصل حدَّ الاعتداء الجسدي، وهناك حالات لسائقات تعرضنّ لاعتداءات مثل البصق، الصفع، الرشق بالحجارة وحتى التهديد بالسلاح، وهناك حالة لولا تدخل الناس لطُعنت سائقة. تحث إدارة الشركة السائقات/ين دائما على عدم الإجابة على مثل هذه التصرفات كي لا يتطور الموضوع ويصل للاعتداء. حسب السنوات التي قضيتها في هذا المجال يعتبر موسم الصيف موسم تزايد هذه الاعتداءات على السائقين/ ات دون اتخاد إجراءات استباقية للحد من هذه الظاهرة.

من أهم المشاكل التي تتعرض لها السائقات/ ين الجميع بين مهمتي السياقة وآلة بيع التذاكر ما يجعل السائقة غير قادرة على التركيز، هذا الوضع يؤدي إلى أخطاء على مستوى القيادة ما ينذر بارتفاع احتمال التعرض لحوادث السير، وفي أحسن الحالات أخطاء على مستوى الحساب ما يجعل السائقات في آخر اليوم تنقصهنّ مبالغ لا بأس بها من المبلغ المفترض تقديمه، فيضطررنّ إلى دفعه من جيوبهنّ، خاصة في الخطوط التي لا تعرف تسعيرة موحدة للتذاكر.

هل النساء العاملات في النقل الحضري منخرطات في النقابة؟

ليس هناك عمل نقابي مشجع لانخراط النساء ضمنه، فمنذ سنة 2015 تعاني النقابة تراجعا كبيرا في نشاطها.

هل هناك تمييز في الأجور بين النساء والعاملين الذكور؟

ليس هناك تمييز في الأجور بين النساء والذكور، لكن توجد فوارق في الأجور حسب الأقدمية، فنظام الشركة يقوم على تمكين قدامى السائقين من تعويضات لا يحصل عليها السائقون الجدد، في حين على الشركة تمكين جميع السائقين من هذه التعويضات وزيادة قيمتها حسب الأقدمية، ومن بين هذه التعويضات نجد:

- 450 درهم (prime de machine) الخاصة بعملية بيع التذاكر تمنح بعد ستة أشهر من العمل؛
- 300 درهم (fin de service) تعويض على نهاية المهام، تمنح بعد عام من العمل؛
- (prime de conduire efficace) تعتمد السياقة الفعالة على عدم استهلاك الكبير للوقود وتخفيف الضغط على محرك الحافلة، حيث يتقاضى السائق الذي احتل المركز الأول 750 درهم تكون بالترتيب فمن 750 الى 30 أو50 درهم، وهو ما يجعل السائقين يسعون جاهدين للعمل بهذا النظام، حتى يتأتى لهم الحصول على هذه المكافئة، في حين هدف الشركة منه هو تقليص نفقات الاستهلاك المفرط للوقود وغيرها من نفقات الصيانة... إلخ.

رأت الشركة مؤخرا أنه رغم كل التضييقات على السائقين ومحاولات تقييدهم في الإطار الذي تريد إلا أن السائق غالبا ما يحاول إتمام عمله بشروطه فأضافت إدارة الشركة مذكرة مفادها أن السائق سيتقاضى 0,20 درهم عن كل تذكرة قام ببيعها بعد 500 تذكرة. فمثلا في اليوم باع السائق 600 تذكرة سيتقاضى 0,20 عن كل تذكرة من الـ 100 تذكرة مضافة، هذا ما جعل السائقين يدخلون في منافسة شرسة بينهم من سيبيع أكثر، كما أصبحوا يقومون بعمل المراقبين.

كما لا ننسى الاقتطاعات المتكررة من أجور السائقات/ ين على ما تسميه إدارة الشركة «الاخطاء الجسيمة» التي يقترفوها من قبيل التحرك قبل الوقت المخصص لذلك، عدم الوقوف في محطة معينة، التكلم أثناء السياقة، بيع التذاكر والحافلة تسير... إلخ. وهذا ما يثير غضب السائقات/ ين حيت يتراوح الاقتطاع من 500 درهم إلى 750 درهم.

ما المطالب الخاصة بالنساء في العمل من هذا القبيل؟

في الحقيقة لا تنظم السائقات اجتماعات لمناقشة مشاكلهنّ وكأن الأمر محظور، لكن حسب خبرتي، تعاني السائقات نفس المشاكل، فمثلا في نقاشات فردية بيننا نتحدث عن ما يلي:

التتمة في الصفحة 10

تتمة الصفحة 09

أوضاع النساء العاملات في شركة النقل الحضري ألزا- أكادير (حوار)

- عدم الرضى عن العمل في بعض الخطوط الوعرة التي لا تراعي كوننا نساء؛
- لا يجب أن تتعدد مهامهنّ القيادة والتركيز عليها لضمان سلامة الجميع، ويجب تخصيص نقاط بيع التذاكر خارج الحافلة كما عليه الحال في بعض الدول الأوروبية حيث يتم اقتناء التذاكر في نقط بيع متعددة، أو توفير تذاكر الكترونية، وتجهيز الحافلات بآلات تفحص التذاكر بعيدا عن السائقات/ ين.
- توفير حافلات من الجيل الجديد التي تراعي صحة السائقات/ ين وسلامة الزبناء في نفس الوقت، حافلات مجهزة بأحدث التقنيات اللازمة لسياقة سليمة؛
- مشكل الانطلاقات الأولى صباحا والأخيرة ليلا حيث تزيد مخاطر تعرض للاعتداء، لأن هذه الانطلاقات غالبا ما يكون عدد الراكبين قليلا وكلهم ذكور وتختلف عقلياتهم وخلفياتهم؛
- الأخذ بعين الاعتبار الدورة الشهرية والحصول على أيام عطلة مدفوعة الأداء؛
- العمل في الخطوط القريبة من مكان السكن، باعتبار الحاجة للرجوع للمنزل في أقصر مدة ممكنة، فاغلب السائقات أمهات وربات بيت وبالتالي هناك عمل آخر ينتظرهنّ وهو العمل المنزلي.

ما حالة النقابة ؟ هل هناك تعدد نقابي؟ هل النقابة نشيطة؟

بصراحة لا يوجد الكثير للحديث عنه في هذه النقطة فالوضع النقابي يعيش ركودا تاما، إلا بعض التدخلات البسيطة التي يقوم بها النقابيون لحل بعض الملفات الفردية للعمال والتي لا تتجاوز دور الوساطة، غير ذلك فلا شيء يذكر. أمّا على مستوى التعدد النقابي فنعم يوجد مكتبان نقابيان داخل شركة ألزا سيتي باكادير المنضويين تحت نقابة فيدرالية النقابات الديمقراطية ونقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أحدهما يعتبر صنيع الإدارة والمعروف بنقابة الإدارة، أمّا الآخر يعتبر تهمة لمن ينخرط ضمنه، وهذا ما ينفر عن الانخراط في النقابات وهو في حد ذاته ما يضعف النقابات نفسها.

مندوبو الأجراء هل ثمة أثر لعملهم؟ وهل هناك مندوبات أجراء؟

للأسف طيلة المدة التي قضيتها مع الشركة لم اسمع بهم الاّ ناذرا، والوضع المزر الذي يعيشه السائقون والسائقات وجميع العمال بشكل عام يوضح جليا مدى الذي يخلف عملهم، اما عن الإناث منهم فلم أسمع بأي مندوبة سابقا.

تنسيقة التعاقد المفروض : بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع سهام المقريني)

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل-ة حوار مع سهام المقريني، عضو سابق في المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للمفروض عليهم- هن التعاقد و كاتبة إقليمية للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي إقليم الدريوش.

1* ما السياق الذي تأسست فيه التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم- هن التعاقد؟ (المقصود هنا: أ) السياق السياسي لفرض مخطط التعاقد؛ و2) الوضع النقابي الذي أدى إلى ظهورها خارج الهياكل النقابية التقليدية).

إن السياق العام لفرض مخطط التعاقد هو سياق الإجهاز على مكتسبات الشعوب طوال الفترة التي امتدت على الأقل منذ السقوط الفعلي للاتحاد السوفياتي وما تلاه من تراجع لحركة التحرر، بالإضافة إلى الإجهاض الذي طال انتفاضة 20 فبراير 2011 التي تحل علينا ذكراه هذا الأسبوع، والذي جعل الطريق مفتوحا أمام النظام لتنزيل مخطط الإجهاز على الوظيفة العمومية خاصة وسيادة الخط البيروقراطي داخل الإطارات النقابية؛ الشيء الذي أدرك معه مناضلو- ات التنسيقية الوطنية صعوبة القيام بمهام النضال ضد هذا المخطط من داخل الإطارات النقابية. فكان الحل هو تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في استلهام ضمني لتجربة التنسيقيات خاصة تنسيقية الأستاذة المتدربين (فوج الكرامة) موسم 2015/ 2016.

2* ما الإضافة النوعية التي أضافتها التنسيقية إلى نضال شغيلة التعليم؟

أسهمت الممارسة النضالية التي بصمت عليها تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، على الرغم من علاتها، في:

- إعادة الثقة في النضال و ضرورته لتحقيق المطالب وتحصين المكتسبات؛

- إعادة القرار لجماهير الشغيلة لتقرير مصيرها من خلال الجموع العامة الموسعة والدورية مما شكل إحياء للتقاليد العمالية الصرفة؛

- إبراز البعد الكفاحي لنضال الشغيلة من خلال القدرة على الصمود في إضرابات طويلة المدى؛

- المزاوجة بين النضال الميداني والفكري من خلال عديد الإصدارات والكتابات التي قام بها مناضلو- ات التنسيقية؛

- السعي الدائم والمتواصل لدمج نضال الشغيلة في سيرورة نضال الطبقة العاملة.

3* منذ سنوات هناك موجة التحاقات للمفروض عليهم- هن التعاقد بالنقابات. كيف يمكن أن يساهم هذا الالتحاق في تطوير العمل النقابي؟

إن التحاق المفروض عليهم التعاقد بالنقابات لم يكن وليد لحظة معينة لكي نتحدث عن «موجة»، وعموما يمكن لهذا الالتحاق أن يعزز مكانة العمل النقابي والإطارات النقابية، من خلال انخراطهم في هياكلها التنظيمية - خصوصا وأننا نتحدث عن طاقات راكمت خبرات وتجارب مهمة- وأيضا عبر تسليط الضوء على بعض القضايا التي قد تعاني منها فئة الأساتذة والأستاذات ما بعد 2016 والتي تشكل قاعدة لا يستهان بها.

4* هل ترين أن للتنسيقية مستقبلا بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

بالنظر إلى السياق العام الذي انبثقت منه التنسيقية، وإلى الأرضية التي شكلت مطالبها، التي ما تزال عالقة وإدانة الأساتذة والأستاذات، وإلى مجريات الحوار الإجتماعي الذي تعتبر النقابات إحدى الفاعلين فيه أعتقد أنه من الممكن أن تنبلج في الأفق بوادر للتنسيقيات على الرغم من الحصار القانوني المرتقب فرضه.

حول المؤتمر الوطني 13 للاتحاد المغربي للشغل

بقلم، عزيز إسبعين*

قررت قيادة الاتحاد المغربي للشغل عقد المؤتمر الوطني 13 للمركزية أيام 21 و22 و23 فبراير الجاري، أي بعد أقل من أسبوع وذلك بعد حوالي 6 سنوات منذ آخر مؤتمر عوض 4 سنوات التي يفرضها النظام الأساسي للمنظمة.

ما علينا؛ سنتا تأخير عن الموعد المحدد بين مؤتمرين؛ هذا شبه عادي في كل المنظمات السياسية والنقابية والجمعوية في ظل عدم الاحترام لأدنى قواعد الديمقراطية.

لكن الأهم هو الشروط التي ينعقد فيها هذا المؤتمر من ناحية التهيئ ومشاركة القواعد والاتحادات المحلية والجهوية والقطاعات والتنظيمات الموازية...

صحيح أن أغلب القطاعات الوطنية لم تعقد مؤتمراتها الوطنية منذ سنوات ناهيك عن الاتحادات المحلية والجهوية فيما حرصت القيادة البيروقراطية النافذة على عقد مؤتمرات التنظيمين الموازيين الشبيبة العاملة المغربية والاتحاد النسائي التقديمي وحرصت أكثر على تثبيت عناصر قديمة ومعروفة بولائها غير المشروط للأمين العام.

لكن وكما يعرف جميع المناضلين والمناضلات وجميع المنخرطات والمنخرطين فإن التهييء لهذا المؤتمر كان «تهييئا» فوقيا حيث تم في شبه سرية تعيين لجنة تحضيرية وطنية من الأتباع فقط لم يتم التواصل بشأنها ولا بجدولة اجتماعاتها إن كانت هناك اجتماعات ولا ببرنامج عملها إن كانت قد قامت بأعمال ولا بمشاريع أوراق إن كانت قد هيأت أو قد تُهيئُ أوراقا لهذا المؤتمر ولا بسهرها على فرز المؤتمِرات والمؤتمِرين من خلال جموعات عامة بالاتحادات المحلية والجهوية وبالقطاعات الوطنية والتنظيمات الموازية. لا شيء من هذا كما كان دائما لا في عهد المحجوب بن الصديق «الزعيم الأبدي» حتى وفاته في 2010 أو في ما سمي «عهدا جديدا» بعد رحيل «الزعيم الأبدي» رغم بعض التنازلات التي قدمها «وريثا» المحجوب بن الصديق آنذاك ومن يدور في فلكهما لصالح «التوجه الديمقراطي» الذي كان ولمدة طويلة قبل رحيل المحجوب يخترق العديد من الاتحادات المحلية والجهوية والعديد من القطاعات الوطنية الوازنة ناهيك عن تنظيم المرأة العاملة والشبيبة العاملة... وهي التنازلات التي برزت خصوصا في أدبيات المؤتمر العاشر في 2010 وفي تمثيلية غير مسبوقة لرموز هذا التوجه الديمقراطي في القيادة الوطنية آنذاك... وهي التنازلات كذلك التي لم تدم إلا أقل من سنتين حيث تم الهجوم على التوجه الديمقراطي ابتداء من مارس 2012 حيث تم طرد رموز التوجه الديمقراطي من الأمانة الوطنية وتم حل الاتحاد الجهوي بالرباط سلا تمارة الذي كان نموذجا لالتحام هذا التوجه الديمقراطي المتعدد والمتنوع بمجموع الطبقة العاملة بالأحياء الصناعية بالرباط وسلا وتمارة وعين عتيق... وبمجموع الحركة الاحتجاجية بالمنطقة وبالوطن عندما تحج للرباط، تبعتها مجموعة من القرارات والانقلابات في عدد من القطاعات كالتعليم والجماعات المحلية ومحاولات في قطاع الفلاحة وفي العديد من الاتحادات المحلية والجهوية... المهم أن فترة 2012-2015 عرفت هجوما تنظيميا من قبل البيروقراطية المتنفذة رغم مقاومة التوجه الديمقراطي وصموده وإبداعه لأشكال الاستمرار والعيش والوجود دون السقوط في الذهاب لتأسيس مركزية جديدة... ورغم ما سمي إعادة توحيد القطاعات والاتحادات في 2015 باستثناء قطاع التعليم، إلا أن التوجه الديمقراطي خسر خسارة كبيرة في ذلك وتم تقزيمه إلى حجم لم يعد فيه تقريبا موجودا ك»فكرة» وك»نهج» وك»أدوات عمل» تميزه عن البيروقراطية... بل إن العديد ممن كانوا محسوبين على التوجه الديمقراطي ورشحتهم رموز هذا التوجه ل»مناصب» في الأمانة الوطنية وفي عملية إعادة توحيد هياكل القطاعات والاتحادات التي كان التوجه الديمقراطي فيها وازنا سرعان ما ابتلعتها في غالبيتها ألسن البيروقراطية وأشبعتها من غدقها ومن ريعها حتى انتفخت كروشها هي الأخرى فانفصلت أو فصلت عن التوجه الديمقراطي.

أعرف أن هذا النقاش قد لا يروق بعض الرفاق والرفيقات الذين كنا شركاء معهم في هذه التجربة الغنية ولكن هذا قول ومحاولة تقييم محينة لعمل اعتبره عملا مشتركا ونتحمل فيها جميعا المسؤولية ولكن على قدر التدخل ومستوى التدخل لكل طرف.

المهم لأعود لموضوع المؤتمر الوطني 13 وأقول إن الأمور، وبعد إعادة توحيد الهياكل في 2015 باستثناء قطاع التعليم، أصبحت البيروقراطية المتنفذة وزعيمها الأمين العام تفعل ما تشاء وانقلبت على أدبيات المؤتمر العاشر ورجعنا لما كان في عهد المحجوب أي التدبير البيروقراطي الفج لأمور المركزية بدون اكثرات للهياكل ولا للنظام الأساسي أو المقررات المعتمدة في المؤتمرات... وهذا مؤتمرات بعد مؤتمر خاصة بعدما تخلص الأمين العام من غريمه البيروقراطي الآخر الذي «ورثه» معه المحجوب مقاليد الاتحاد.

وكما يبدو للجميع، فالأمين العام الحالي يروم من خلال هذا المؤتمر حاجة واحدة فقط هو تأمين عهدة رابعة وتثبيت أتباعه في الأمانة الوطنية وربما تقزيم ما تبقى من التوجه الديمقراطي وخاصة رموزه... وذلك تحسبا من تمرير أي قانون للنقابات ربما تكون الدولة ملزمة (لاعتبارات الماركيتينغ السياسي) بمنع المتقاعدين من تولي مناصب المسؤولية في النقابات.

في الأخير، اتساءل بدون استغراب حول صمت المناضلات والمناضلين حول ما يجري من مسرحية بعد كل المسرحيات السابقة وخاصة في مؤتمرات 2015 و2019 علما أن المؤتمر العاشر كما حاولت شرحه أعلاه كانت فيه تنازلات تروم تيسير الانتقال «السلمي» للزعامة من المحجوب الراحل إلى أحد «وريثيه». ماذا سنخسر بعد كل هذا الذي وقع للمناضلات والمناضلين منذ 2012 على الأقل. بل ماذا ربحناه من السكوت والتوافق مع هذه القيادة ومن المناصب في القيادة التي يبدو أن معظمها التحق بالنهج البيروقراطي؟

* عزيز إسبعين، مناضل اتحادي (من الاتحاد المغربي للشغل) رغم أنف البيروقراطيات

محمد حسن الوزاني والمسألة النقابية

بقلم؛ رونيه غاليسو

جزء -2-

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبَها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد ألبير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة بترجمة لمداخلة للباحث، المختص في شؤون الحركة العمالية بالعالم العربي، رونيه غاليسو، تتناول صلة الوطني المغربي محمد حسن الوزاني بالحركة النقابية. قدم غاليسو المداخلة في ندوة دولية بفاس أيام -25 -26 27 نوفمبر 2010، نظمها مركز محمد حسن الوزاني للديمقراطية والتنمية البشرية، بعنوان «الدولة والمجتمع في المغرب، تحديات العام الحديث». ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

بهذا النحو تنتمي الحركة النقابية إلى حركات المجتمع المدني ذاتها؛ وهي حركة غير معترف بها، وبالتالي يمكن قمعها تلقائيًا بمجرد حدوث مظاهرات. وهكذا كان القمع رهيبا في مكناس والخميسات وفاس، التي شهدت في بداية العام 1937 إضرابا لحافلات النقل الحضري وإضرابات في صناعة البناء... إلخ. إن الصلة قائمة فعلا مع الفكرة الاشتراكية لدولة اجتماعية وُضعت خطوطها العريضة في برنامج الإصلاحات، وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاحات المغربية هذا، الذي قُدم في 1 ديسمبر 1934 إلى السلطات الفرنسية في باريس والرباط وإلى السلطان من قبل الشباب المغربي، قد أعيد نشره في جريدة المغرب الاشتراكي Maroc socialiste تحت إشراف بول شينو Paul Chaignaud.

وكانت ثمة اتصالات وروابط أخرى مفيدة في أوقات الأزمات والتوترات. في الواقع، في ذلك الوقت، تجدر الإشارة إلى واقعة استثنائية في فاس وأماكن أخرى في سائر المغرب. فقد جرى حظر الحزب الشيوعي وظل كذلك في عام 1936 وما بعده، في الوقت الذي كان فيه المغاربة ينخرطون في العمل النقابي لأول مرة. وفي ظل هذه الظروف، لجأ مناضلون نقابيون مغاربة وحتى المسؤولون الشيوعيون إلى الفرع الفرنسي للأممية العمالية (الحزب الاشتراكي). وهكذا، كان فرع الحزب الاشتراكي في فاس يضم شيوعيين، بمن فيهم شيوعيون منشقون، مرتبطون بفكرة الحركة التروتسكية عن الثورة البروليتارية. وضمن هذه البوتقة الذي مثلها فرع الحزب الاشتراكي بفاس، أقيمت علاقة مع محمد حسن الوزاني عن طريق إدريس بنزاكور، الذي كان هو نفسه عضوا في الحزب الاشتراكي.

امتزج العمل الوطني لمحمد حسن الوزاني والعمل النضالي لهذه الحركة الاشتراكية المعززة. وقد تجلى دعم المناضلين الاشتراكيين لكتلة العمل الوطني في إضرابات 1937. كما وجدت الصلة بين النشاط النضالي الاشتراكي والحركة الوطنية المغربية الفتية، وبنحو أوسع بعدُ، في الاتصالات مع الطلاب المغاربة في باريس، فقد كان أحمد بوهلال يؤمن هذه الاتصالات عمليا كممثل لمحمد حسن الوزاني الذي كان نشيطا من جهته في فاس. وكانت هذه الصلات تمتد ليس مع الاشتراكيين اليساريين وحسب، بل حتى مع الشيوعيين، لكن ليس بالضرورة مع قيادة الحزب الشيوعي. وقد شارك محمد حسن الوزاني نفسه في عدة مؤتمرات اشتراكية، لا سيما في مؤتمر الفرع الفرنسي للأممية العمالية في العام 1936، الأمر الذي لم يمنع حكومة الجبهة الشعبية من حل كتلة العمل الوطني في العام 1937.

هنا حدث الانشقاق الذي لا يُتحدث عنه أبدًا. يجري الكلام عن انشقاق داخل كتلة العمل الوطني، لكن يجب أن يؤخذ بالاعتبار الانشقاق مع الحركة الاشتراكية، وحتى مع جزء من الحركة الشيوعية، في تطور الحركة الوطنية التي وجدت نفسها بهذا النحو مبعدة عن مسار الحركات السياسية الفرنسية، ما عدا الفصائل التي واصل مناضلوها التحالف ومنحوا دعمهم لحركات الاستقلال والتحرر.

ما هي الدلالة التي ينبغي أن نمنح لهذه المواقع الاستثنائية للحداثة التي نجمت عن المبادلات بين المشاريع التي نشأت داخل الحركة الوطنية والمشاريع واليوطوبيات الاشتراكية والشيوعية في تلك اللحظة، والتي كان بالطبع محمد حسن الوزاني شاهدا متميزا عليها، بل كان حامل لحظة الحداثة هذه. ما هو بالضبط مغزى الانشقاق في كتلة العمل الوطني؟ ماذا تعني القطيعة بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني؟ وما هو التفسير الممكن لها، وخاصة حقيقة أن تيار علال الفاسي سيصبح أغلبية. بعبارة أخرى، محمد حسن الوزاني هو الخاسر في هذه اللحظة التاريخية لمشروع الحداثة الذي جاء به برنامج الإصلاحات وما اثارت من نقاش في المغرب وفرنسا.

إذا دققنا النظر في عناصر انشقاق الحركة الوطنية، نرى أن الوطنيين الذين أصبحوا أغلبية هم الذين تظاهروا هاتفين يحيا الملك في 1936 و1937. وقد كانوا بهذا النداء يتجهون نحو الالتحام النهائي بين العرش والبرجوازية الميراثية، وخاصة الفاسية المطبوعة بضرب من النزعة المحافظة، والمستندة إلى على جامعة القرويين وتقاليدها الفكرية المنطوية على مرجعية عربية إسلامية. إن الاستنجاد بالسلطان أمر مثير للدهشة في هذا السياق، لأن السلطان في ذلك الوقت كان يعتبر "سلطان الفرنسيين"، بما في ذلك في الأوساط التقليدية والدينية. فطيلة حقبة حرب الريف، كان «سلطان الفرنسيين» هو موضوع الاعتراض حتى أوائل الثلاثينيات. ويمكن القول إنه بنزعة عربية إسلامية كانت مناسبة "الظهير البربري" هي التي مكنت من قلب الرفض رأساً على عقب بالانتقال الرمزي من السلطان إلى الملك. إننا إزاء تحول في النظرة إلى السلطان ودوره.

والحال أن محمد حسن الوزاني يمثل، في مواجهة هذه التطورات، شيئا مغايرا؛ فهو يمثل بالتحديد هذا الانفتاح على الحداثة، أي توجها غير ديني للحركة الوطنية، يمكن وصفه بالديمقراطي بمعنى ظهور التعددية السياسية. هذا هو المغزى الكبير للفرق بين الاحتكار شبه الثيوقراطي للوطنية العربية الإسلامية وبين الانفتاح على التعددية، على التعددية اليهودية، على التعددية البربرية. فكتابات محمد حسن الوزاني صريحة جداً، شاهدةً على التزامه بمجتمع ديمقراطي.

يتبع

[*] رونيه غاليسو استاذ فخري، جامعة باريس 8